

المنتدى الإقليمي الثاني للمدافعات عن حقوق الإنسان

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Second Woman
Human Rights Defenders
Regional Forum

Middle East and North Africa



من ٢١ - ٢٣ آب ٢٠٢٦
21-23 August 2026

التضامن
Solidarity

الحماية
Protection

المساواة
Equality

الرفاهية
Well-being

الفضاء المدني
Civic Space

الشراكة
Partnership

الابتكار
Innovation

حقوق المرأة
Women's Rights

الأمن الرقمي
Digital Security

الناصرة
Advocacy

نحن متعبات،

لكننا هنا

لنستعيد

ما هو لنا

المحتويات

1. نظرة عامة

2. النتائج الرئيسية

3. جعل ولاية الحماية أكثر استجابة للدفاعات عن حقوق الإنسان

4. نواجه مزيداً من التهديدات

5. الدفاع عن الحقوق في ظل الحرب والقمع

6. لكن هناك فرصاً

7. ما الذي يجب أن يتغير

8. أولويات الاستثمار الاستراتيجي

9. الخاتمة

كلمات نحملها

كلمات وتطلعات برزت خلال المنتدى.

التشبك	التضامن	الشفافية	الوحدة	المشاركة	صنع القرار	الاستقرار	التفاهم	الشراكة	الاعتراف	العدالة
الدعم	اللقاء	السلامة	السلامة الرقمية	المساواة	الأمن	السكينة	حضور النساء	الحرية	الحماية	الالتزام
استمرار التواصل	الواقعية المتعددة	إنهاء الاحتلال	الاستعادة	إنهاء الاستعمار						

منتدى إقليمي يركز على الحماية والتضامن والتنظيم النسوي والرعاية الجماعية وحقوق الدفاعات عن حقوق الإنسان في تشكيل الأنظمة التي تؤثر في حياتهن وعملهن.

1. نظرة عامة

مساحة إقليمية للدفاعات عن حقوق الإنسان

جمع المنتدى الثاني للدفاعات عن حقوق الإنسان 34 من الدفاعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسوية والفاعلين في المجتمع المدني، بالإضافة إلى شركاء منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة وآليات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، قدم من 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

لمحة عن المنتدى

21-23	15	50
أغسطس/آب 2026	دولة	مدافعة وشريكاً

بنية تحتية مستدامة للحركة

التضامن

الرفاه

الحماية

الهدف والمنهج

وَقَر المنتدى الإقليمي، الذي نظمه ويسره مركز الخليج لحقوق الإنسان في إسطنبول في أغسطس/آب 2026، مساحة عضوية نادرة للدفاعات لتبادل الخبرات وتحديد التحديات المشتركة وبناء التضامن والتفكير الجماعي في مستقبل العمل الحقوقي ضمن بيئة تزدهر تقييداً.

واقع إقليمي مشترك

برزت رسالة محورية طوال النقاشات: تواجه الدفاعات عن حقوق الإنسان تهديدات متزايدة ومتراكبة، في وقت تتقلص فيه الموارد والمساحات المؤسسية المتاحة للاستجابة لهذه التهديدات. وفي الوقت نفسه، توجد إمكانات كبيرة للتضامن الإقليمي والتنظيم بين الأجيال والحماية الجماعية وأشكال جديدة من التعاون.

«نحن متعبات، لكننا صامدات.»

الصمود والتضامن والاستدامة

أظهرت النقاشات أن الإرهاق والصمود ليسا متناقضين. تواصل الدفاعات عن حقوق الإنسان العمل تحت ضغوط استثنائية، مع إدراك أهمية بناء هياكل جماعية تجعل عملهم أكثر استدامة. كما تأملت المشاركات في كيفية تكامل جهودهن الفردية وقدرتها على إحداث أثر حتى عندما لا تظهر النتائج فوراً. كما عبّرت إحدى المشاركات، مرعدة شعوراً تشترك فيه كثير من الدفاعات: «أثر الفراشة لا يُرى، لكنه لا يزول أبداً.» (محمود درويش).

2. النتائج الرئيسية

2.1 تقلص الحيز المدني وتصاعد القمع

أفادت الدفاعات عن حقوق الإنسان في أنحاء المنطقة بأن البيئات أصبحت أكثر تقييداً، بما يشمل التجريم والاحتجاز التعسفي والمراقبة والقيود على منظمات المجتمع المدني والحد من حرية التعبير والتجمع والأعمال الانتقامية ضد الدفاعات وأسرهن. مثلت الدفاعات عن حقوق الإنسان، الدول الخمس عشرة التالية: الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين والسعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن.

تواجه الدفاعات أيضاً اعتداءات إضافية قائمة على النوع الاجتماعي، تشمل التشهير وحملات تشويه السمعة والتهديدات المرتبطة بحياتهن الشخصية والتحرش عبر الإنترنت والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومحاولات تقويض شرعيتهم كناشطات.

وتشتد هذه الضغوط بصورة خاصة في السياقات المتأثرة بالنزاعات والهشة سياسياً.

«وضع الدفاعات عن حقوق الإنسان يحتاج إلى نهج شامل.»

شددت المشاركات على أن الاعتداءات على الدفاعات عن حقوق الإنسان ترتبط بالبيئات السياسية والاجتماعية والأمنية الأوسع التي يعملن ضمنها.

2.2 الضغوط المتصاعدة وغير المستدامة على الدفاعات

وصفت المشاركات مراراً شعورهن بالتعب والإرهاق والاستنزاف والعزلة. إن هذا الإرهاق ليس مجرد مسألة رفاه فردي، بل يعكس التعرض المطول للعنف والتهديدات والقمع السياسي والنزوح وانعدام الأمن المالي والمسؤولية المستمرة عن الاستجابة للأزمات. تتحمل الدفاعات عن حقوق الإنسان العبء العام للعمل الحقوقي، وفي كثير من السياقات يتحملن أيضاً عبئاً خاصاً وأسرياً غير متناسب.

«نعلم أنكن متعبات ومرهقات.»

لذلك أبرز المنتدى ضرورة التعامل مع الرفاه والتعافي والرعاية الجماعية بوصفها مكونات أساسية للحماية والاستدامة.

2.3 حدود التوثيق بوصفه مساراً إلى الحماية

حددت المشاركات مراراً فجوة كما مبين أدناه:

مع أن الآليات الدولية لا تزال مهمة، أفادت المدافعات بأن المراسلات والشكاوى قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تفضي إلى استجابات ذات معنى، ولا سيما عندما تواجه المدافعة تهديداً فوراً.

«عندما تواجه المدافعات/المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات، يكون التحرك في الوقت المناسب مهماً.»

برزت دعوة قوية إلى مزيد من المتابعة والتنسيق وسرعة الاستجابة من الآليات الدولية، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالاحتجاز والأعمال الانتقامية والتهديدات والتجريم.

2.4 تزايد انعدام الثقة في المساءلة الدولية

أعربت المشاركات عن القلق إزاء ما يُنظر إليه من انتقائية في الاهتمام والمساءلة الدوليين.

طُرحت تساؤلات حول سبب حصول بعض النزاعات والدول على اهتمام دولي أكبر، بينما تحظى الانتهاكات في أماكن أخرى باستجابات محدودة نسبياً.

«لماذا يستحق بعض الناس الحياة أكثر منا؟»

يعكس ذلك قلقاً أوسع بشأن مصداقية وشرعية منظومة حقوق الإنسان الدولية، ولا سيما عندما تبدو المصالح السياسية مؤثرة في مستوى الاهتمام الممنوح للأزمات المختلفة.

2.5 التمويل يؤثر بصورة متزايدة في بقاء الحركة

برزت أزمة التمويل بوصفها أحد أهم المخاوف المشتركة.

أدت التخفيضات وتغير أولويات الجهات المانحة إلى فقدان المنظمات للموظفين والمعرفة المؤسسية والقدرات طويلة الأجل. في بعض الحالات، اضطرت منظمات إلى إغلاق برامج أو إعادة النظر في استمرار وجودها بالكامل.

كما سلّطت المشاركات الضوء على الهشاشة الخاصة للمنظمات النسوية ومنظمات المدافعات عن حقوق الإنسان، التي غالباً ما تتلقى موارد محدودة رغم عملها في بعض البيئات الأعلى خطراً.

«فقدنا القدرات التي كنا نحتاج إليها فعلاً واستثمرنا في تطويرها.»

يمكن أن تصبح قيود التمويل أيضاً شكلاً من أشكال الضغط السياسي، خصوصاً عندما تجرّم الحكومات التمويل الأجنبي أو تفرض قيوداً على التسجيل، أو عندما تمنع العقوبات والقيود المصرفية المنظمات من الوصول إلى الموارد.

3. جعل ولاية الحماية أكثر استجابة للدفاعات عن حقوق الإنسان (جلسة المقررة الخاصة للأمم المتحدة)

رَحَّبَ المنتدى بمشاركة المقررة الخاصة الجديدة للأمم المتحدة المعنية بالدفاعين عن حقوق الإنسان، وأتاح للدفاعات فرصة مناقشة أولويات الولاية الجديدة واتجاهها. شددت المقررة الخاصة على أهمية إبقاء المدافعين والمدافعات في صميم الولاية من خلال مشاورات إقليمية منتظمة ومجموعات تركيز وتطبيق مناهج تشاركية ومتقاطعة تعكس المخاطر المختلفة التي يواجهونها، بما في ذلك المتأثرون بالنزاع والنزوح والمنفى والتمييز والقمع السياسي.

سلطت المقررة الخاصة الضوء على ثلاث أولويات موضوعية:

آليات الحماية: استكشاف سبل تعزيز نماذج الحماية القائمة وتكييفها مع السياقات المختلفة، بهدف الانتقال من التوثيق والمناصرة إلى حماية فعالة ومستدامة.	تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان: بحث الاستخدام المتزايد للآليات القانونية والقضائية لترهيب العمل الحقوقي المشروع وإسكاته وتقييده.	الصحة النفسية والجسدية والرفاه: فهم الأثر طويل الأجل للعمل في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل التعرض للعنف والتهديدات والنزوح والضغط المستمر، والاعتراف بالرفاه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الحماية.
--	---	--

ستستخدم الولاية أيضاً التقارير القطرية والموضوعية، والمراسلات مع الدول، والبيانات العلنية، والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة الأخرى لإبراز الحالات الفردية وتحديد الأنماط الأوسع للانتهاكات. سيولى اهتمام خاص للدفاعين والمدافعات في النزاعات والمنفى والنزوح، فضلاً عن التهديدات الناشئة للحيز المدني والأمن الرقمي. كما شددت المقررة الخاصة على أهمية جعل التقارير متاحة ومفيدة للمدافعين والحفاظ على حوار منتظم مع المجتمع المدني.



3.1 أبرز المخاوف التي أثارها المدافعون عن حقوق الإنسان:

رحبت المشاركات بالتركيز المتجدد على الرفاه والمشاركة، لكنهن أشرن إلى عدة فجوات تتطلب الاهتمام:

التوقيت:

ينبغي أن تكون استجابات الحماية أسرع، خصوصاً عندما تواجه المدافعون الاحتجاز أو الأعمال الانتقامية أو تهديدات فورية.

المتابعة والأثر:

لا يتحول التوثيق والمراسلات دائماً إلى حماية ملموسة أو تحرك حكومي.

عدم تكافؤ الاهتمام:

أثارت المشاركات مخاوف بشأن ما يُنظر إليه من انتقائية في الاهتمام الدولي بين البلدان والأزمات، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الانخراط على المستوى القطري:

دعت المشاركات إلى تفاعل أكثر استدامة وملاءمة للسياق مع المدافعون في البلدان التي تشهد قمعاً مطولاً.

إمكانية الوصول والشفافية:

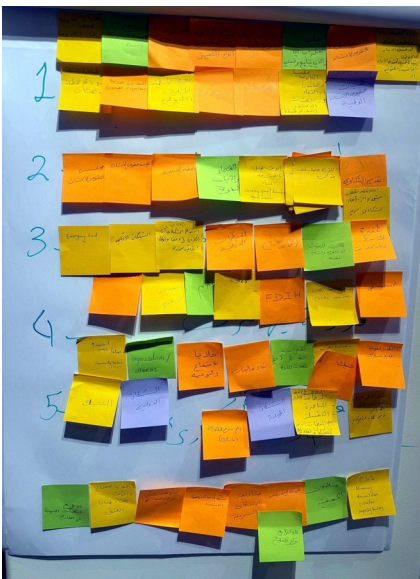
دعت المدافعون إلى معلومات أوضح بشأن كيفية اختيار الحالات، وكيفية التواصل مع الولاية، والنتائج التي يمكن توقعها بصورة واقعية.

الابتكار:

شدت المشاركات على الحاجة إلى مناهج أكثر استراتيجية وإبداعاً مع تزايد قدرة الحكومات على التكيف مع آليات المساءلة الدولية.

أكد النقاش ضرورة تعزيز الصلة بين التوثيق والمناصرة والحماية العملية، مع ضمان بقاء الولاية مستجيبة للوقائع والأولويات التي تحددها المدافعون أنفسهم.

3.2 رسم خريطة فعالية آليات الحماية



استناداً إلى النقاش حول إمكانية الوصول إلى آليات الحماية القائمة ومدى استجابتها وتأثيرها، شاركت المشاركات في تمرين تشاركي بعنوان «مقياس فعالية الحماية» لتبادل وتقييم كيفية عمل هذه الآليات عملياً من منظور المدافعون عن حقوق الإنسان. حددت المشاركات مجموعة من آليات الحماية المتاحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى جانب الدعم المقدم عبر منظمات المجتمع المدني والشبكات والشراكات وآليات الاستجابة للطوارئ. بعد ذلك قمن بوضع هذه الآليات على مقياس من خمس نقاط يعكس الفعالية وإمكانية الوصول وسرعة الاستجابة كما يتصورنها.

تراوح المقياس من 1، الذي يمثل آليات موجودة إلى حد كبير على الورق لكنها توفر

حماية عملية محدودة، إلى 5، الذي يمثل آليات تُعد فعالة ومستجيبة، ولا سيما في حالات الطوارئ. وأبرز التمرين فجوة مهمة بين الوجود الرسمي لآليات الحماية وقدرة المدافعات على الوصول عملياً إلى حماية ذات معنى وفي الوقت المناسب.

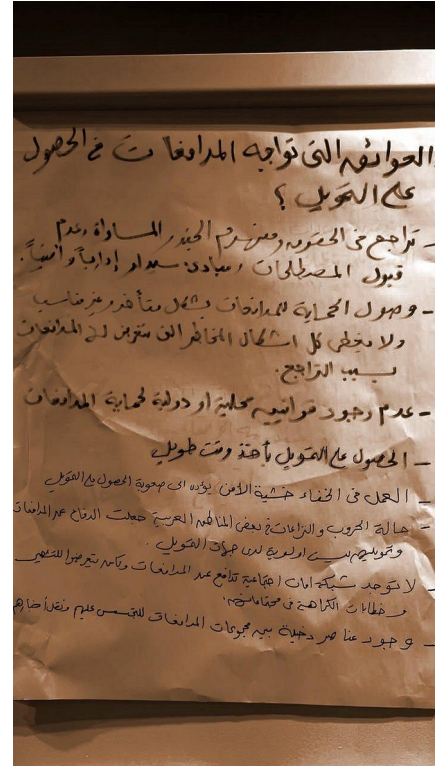
عموماً، أعربت المشاركات عن ثقة أكبر بآليات الاستجابة السريعة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء والشبكات الموثوقين وهياكل دعم الطوارئ. وظلت الآليات الوطنية والدولية الرسمية مهمة، لكنها كثيراً ما اعتُبرت أبطأ وأصعب وصولاً وغير متسقة في استجابتها أو محدودة القدرة على توفير حماية فورية.

4. نواجه مزيداً من التهديدات

حدد المنتدى مجموعة من التهديدات المترابطة التي تؤثر في الدفاعات عن حقوق الإنسان وفي منظومة المجتمع المدني الأوسع:

1 التجريم والاحتجاز والمضايقات القضائية.	2 المراقبة والرصد الرقمي، بما في ذلك برامج التجسس.
3 التحرش عبر الإنترنت وحملات التشهير وتشويه السمعة المنسقة.	4 العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهديدات ضد المدافعات وأسرهن.
5 المنفى القسري والنزوح وصعوبات الحصول على التأشيرات أو الانتقال الآمن.	6 القيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملياتها.
7 تقلص التمويل وتزايد تسييسه.	8 العقوبات والقيود المصرفية التي تؤثر في المنظمات.
9 الاعتداءات على الصحفيين والناشطات النسويات ومنظمات حقوق الإنسان.	10 ضعف أو تأخر استجابات الحكومات للآليات الدولية.
11 مساءلة غير متناسبة وانتقائية، إذ تفشل الآليات كثيراً في عكس خطورة الانتهاكات وحجمها أو تطبق معايير مختلفة باختلاف السياقات.	12 فقدان الموظفين ذوي الخبرة والذاكرة المؤسسية بسبب تخفيضات التمويل.
13 تزايد الضغط على الشابات المنضمت إلى حركات حقوق الإنسان والحركات النسوية.	

غالباً ما تعزز التهديدات بعضها بعضاً. على سبيل المثال، قد يؤدي التجريم إلى فقدان التمويل؛ وقد تضعف قيود التمويل الحماية المؤسسية؛ وقد تزيد الهجمات عبر الإنترنت مخاطر الأمن الجسدي؛ وقد يسهم القمع المطول في الاحتراق النفسي والانسحاب من الحياة العامة.



5. الدفاع عن الحقوق في ظل الحرب والقمع

رغم اختلاف سياق كل بلد، حددت المشاركات أنماطاً مشتركة في أنحاء المنطقة. من خلال جلسة مخصصة، سلطت مشاركات من بلدان مختارة الضوء على أبرز التهديدات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مع مراعاة أثر الحرب في الحركة.

فلسطين: وصفت المشاركات استهداف منظمات حقوق الإنسان والصحفيين والمدافعين، والقيود المرتبطة بالعقوبات والخدمات المصرفية، والأثر المدمر للنزاع طويل الأمد في المجتمع المدني. شددت المدافعات الفلسطينيات على أن عملهن لا يقتصر على حقوق المرأة، بل يشمل أجندة حقوق الإنسان الأوسع.

السودان: سلطت المشاركات الضوء على المخاطر الشديدة التي تواجه النساء اللواتي يوثقن الانتهاكات، بما في ذلك الاحتجاز والعنف، وتدهور الأوضاع التي تواجهها النساء في مخيمات النزوح واللاجئين.

العراق: وصفت المشاركات هشاشة المؤسسات الديمقراطية وتصادع الطائفية والتهديدات ضد المدافعات والقيود على المجتمع المدني ونمو الحركات المناهضة للنوع الاجتماعي. في الوقت نفسه، جرى التشديد بقوة على إنجازات الحركة النسوية وأهمية الاستثمار في الشباب.

سوريا: سلطت المشاركات الضوء على التشهير والهجمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاستهداف القائم على النوع الاجتماعي والتحديات التي تواجه المنظمات النسوية وسط عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وغياب المساءلة خلال مرحلة انتقالية.

البحرين والخليج: وصفت المشاركات القيود على حرية التعبير والتجمع وحل المنظمات والاعتقالات والمنفى والمراقبة والتمييز. كما أشرن إلى نقص التمويل المخصص والاهتمام الدولي بالمدافعين والمدافعات في الخليج.

تونس: وصفت المشاركات تزايد التجريم والاحتجاز والقيود على المجتمع المدني، إلى جانب العبء المتزايد على المدافعات العاملات في بيئة تزداد سلطوية.

اليمن والمغرب: سلطت المشاركات الضوء على العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي والتشهير والقيود على المشاركة السياسية للنساء والحاجة إلى تعزيز التضامن النسوي العابر للحدود.

كيف تؤثر الحرب والنزاعات على المدافعات عن حقوق الإنسان

الآثار المباشرة وغير المباشرة التي حددتها المدافعات عن حقوق الإنسان في أنحاء المنطقة

طويل الأجل / هيكل	قصير الأجل / فوري	
الاستهداف المستمر للمدافعات عن حقوق الإنسان تجريم المدافعات والمنظمات حملات تشهير جنديرية مستمرة فقدان السلامة الشخصية والمؤسسية تراجع القدرة على المشاركة العلنية النفي والنزوح على المدى الطويل إضعاف المشاركة السياسية للنساء العبء المزدوج العام والخاص على المدافعات الإرهاق والضغط التراكمي	التحديات والأضرار الفورية الاعتقال والاحتجاز والقتل العنف الجسدي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الاختطاف والتهديدات الاستهداف والتشهير عبر الإنترنت المراقبة، بما في ذلك برامج التجسس القيود على التعبير والتجمع السلمي النفي القسري والنزوح الاستهداف المرتبط بالتوثيق والمناصرة	الآثار المباشرة
إضعاف الحركة والمؤسسات تقلص الحيز المدني هشاشة أو ضعف مؤسسات حقوق الإنسان تصاعد الحركات المناهضة للنوع الاجتماعي ترسخ النظام الأبوي والتمييز فقدان القدرة المؤسسية والاستمرارية تراجع الموارد المخصصة لحقوق النساء إضعاف التضامن النسوي والإقليمي تزايد العبء على الأجيال الشابة من المدافعات	تعطيل العمل في مجال حقوق الإنسان خفض التمويل وانسحاب المانحين القيود المصرفية والمرتبطة بالعقوبات تعليق عمل المنظمات أو حلها تراجع الاهتمام والتضامن الدوليين القيود على الائتلافات والشراكات فقدان مساحة المناصرة والتنظيم تزايد الضغط على شبكات المجتمع المدني	الآثار غير المباشرة

الحرب والنزاع ← تهديدات أكبر للمدافعات ← تراجع القدرة على الدفاع عن الحقوق ← إضعاف حقوق النساء والحيز المدني

المصدر: خبرات وتأملات المشاركات من المدافعات عن حقوق الإنسان خلال المنتدى الإقليمي. الآثار مترابطة وقد تحدث في الوقت نفسه بدلاً من أن تقع بصورة متتابعة.

6. لكن هناك فرص

على الرغم من جسامة التحديات، أظهر المنتدى فرصاً مهمة للعمل الجماعي.

التضامن الإقليمي والعابر للحدود المستند إلى المعرفة

أثبت اللقاء نفسه قيمة جمع المدافعات عبر الحدود. حددت المشاركات التضامن والتشبيك بوصفهما أمرين أساسيين في وقت يتقلص فيه التمويل والحيز المدني معاً.

«نحتاج إلى أن تكون مثل هذه المساحة منتظمة، فقط لكي نوجد ونشعر بأننا معاً.»

هناك فرصة للحفاظ على مثل هذه المساحة بصورة منتظمة من أجل تعزيز الشبكات الإقليمية التي تمكن الدفاعات من تبادل المعلومات والاستجابة الجماعية للتهديدات وتطوير مناصرة مشتركة.

التنظيم بين الأجيال

قَدّرت المشاركات كون المساحة شاملة وتتيح للدفاعات من خلفيات وفئات عمرية مختلفة الاجتماع معاً. لقد شددن على أهمية إشراك الشباب في الحركات النسوية والحقوقية.

أوجد المنتدى فرصة لنقل المعرفة بين القيادات الراسخة والدفاعات الصاعدات، مع الاعتراف أيضاً بأن الأجيال الأصغر تجلب مناهج وتقنيات ووجهات نظر ومصادر قوة جديدة.

«أنا سعيدة جداً بوجودي مع نساء أصغر مني سناً، لأستمد القوة التي ظننت أننا فقدناها.»

الرفاه الجماعي والتعافي

حددت المشاركات الرعاية الجماعية ودوائر النساء والتعافي والمساحات الآمنة بوصفها مكونات مهمة لصمود الحركة.

«التعافي في اللقاء، مساحة آمنة، الانفتاح، تجربة جديدة، الفضول،

تفكيك المشقة، والانتماء.»



أنشأ المنتدى عمداً مساحة لعملية أكثر عضوية تستطيع فيها الدفاعات الحضور من دون ضغط للتحدث أو الشرح أو إظهار الصمود. تمكنت المشاركات من اختيار وقت الكلام وما يشاركته ومتى يكتفين بالاستماع. دُمج الرفاه في مختلف مراحل المنتدى من خلال ممارسات إبداعية وجسدية، شملت الرسم والتأمل الجماعي والحركة والرقص وطقوس الختام اليومية.

دعا أحد التمارين المشاركات إلى التعبير عن مشاهدتهن العاطفية وأثر النزاع ورحلاتهن كمدافعات من خلال أعمال فنية فردية. ثم جرى تشويه الصور رمزياً، بما يعكس كيف يمكن للعنف والنزوح والقمع أن يغير الحياة بطرق تتجاوز سيطرة الفرد. بعد ذلك أعادت المشاركات بناء الأعمال الفنية معاً في شكل «شجرة الحياة»، وحددن ما يرسخهن وما يبقين صامدات وما يعملن من أجله وما يردن حمله إلى الأجيال المقبلة. أتاحت العملية مساحة لاستكشاف الفقد والصمود والتعافي، مع اختبار إعادة البناء بوصفها فعلاً جماعياً لا فردياً.

كما اختتم كل يوم بالحركة والرقص والاحتفال، بما خلق لحظات مقصودة من الفرح والتواصل والتحرر إلى جانب النقاشات الصعبة. عززت هذه الممارسات رسالة أوسع للمنتدى: الرفاه والرعاية الجماعية ليسا منفصلين عن العمل الحقوقي، بل هما جزء من البنية التحتية التي تمكن المدافعات وحركاتهن من الاستمرار.

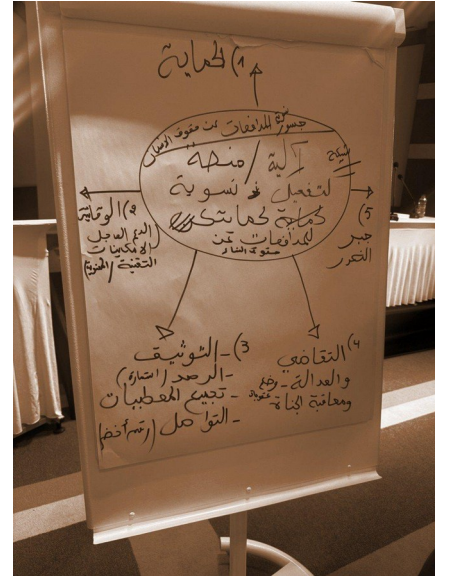
يُشير ذلك إلى فرصة لتجاوز نماذج بناء القدرات التقليدية والاستثمار في البنية التحتية البشرية التي تسمح للحركات بالبقاء.

إعادة تصور المستقبل: تصميم آلية دعم تقودها المدافعات عن حقوق الإنسان

دعا المنتدى المشاركات إلى استخدام الخيال النسوي كأداة عملية للتفكير خارج حدود الأنظمة القائمة. طُلب منهن تخيل إزالة قيود التمويل وغيرها من القيود وتصميم آليات يمكنها الاستجابة بفاعلية أكبر لواقع المدافعات واحتياجاتهن.

عملت المشاركات في مجموعات وطوّرن مقترحين. يصور الاقتراح الأول آلية حماية للمدافعات عن حقوق الإنسان تجمع عدة أشكال مترابطة من الدعم. شملت العناصر المحددة: التوثيق والرصد؛ الدعم القانوني والوصول إلى المحامين؛ التشبيك؛ الدعم النفسي؛ بناء القدرات والتدريب؛ والوصول إلى الموارد والتمويل. كما شددت المشاركات على أهمية ضمان استجابة هذا الدعم للظروف والاحتياجات الخاصة بكل مدافعة بدلاً من العمل كتدخل موحد واحد.

طورت المجموعة الثانية فكرة شبكة حماية نسوية تربط المدافعات بمصادر مختلفة من الخبرة والدعم. شمل النموذج محامين ومنظمات حقوق الإنسان وخبرات الأمن الرقمي والآليات الدولية وجهات أخرى قادرة على توفير الحماية أو المساعدة المتخصصة. كما أبرز النقاش أهمية التضامن وتبادل المعرفة والاستفادة من أشكال مختلفة من الخبرة داخل الحركة وخارجها.



بدلاً من الاختيار بين النموذجين، قررت المشاركات في النهاية دمجهما في آلية متكاملة واحدة. أظهر نقاشهن أن الحماية الفعالة لا يمكن اختزالها في المساعدة الطارئة وحدها. تصورت المشاركات بنية شاملة ونسوية تقودها المدافعات، قادرة على ربط الحماية بالدعم القانوني والرقمي والرفاه والتوثيق والخبرات والشبكات والموارد وفقاً لاختلاف احتياجات المدافعات وسياقاتهن.

أظهر التمرين أيضاً مبدأ مهماً تكرر في المنتدى: الدفاعات عن حقوق الإنسان لسن مجرد مستفيدات من آليات الحماية؛ بل يمتلكن المعرفة والخبرة اللازمتين لتشكيلها وتصميمها. ينسجم ذلك مع دعوة المنتدى الأوسع إلى مناهج حماية أكثر سهولة في الوصول واستجابة وتجذراً في واقع الدفاعات.

المنظمات الموثوقة كنقاط اتصال مباشرة

سلط المنتدى الضوء أيضاً على فرصة للمنظمات الموثوقة كي تؤدي دوراً أكثر استدامة كنقاط اتصال مباشرة للدفاعات عن حقوق الإنسان. عندما تكون المنظمة قد بنت بالفعل ثقة داخل المجتمع، يمكنها توفير قناة موثوقة تستطيع الدفاعات من خلالها طلب المعلومات وطرح المخاوف والوصول إلى الدعم أو الإحالة إلى آليات الحماية المناسبة. يمكن لتعزيز هذه العلاقات المباشرة أن يساعد في سد الفجوة بين الدفاعات وأنظمة الحماية والمساءلة القائمة، خصوصاً في السياقات التي يُنظر فيها إلى الآليات الرسمية على أنها صعبة الوصول أو بطيئة أو غير مستجيبة.

«شعرت أن المنظمة جهة يمكنني اللجوء إليها مباشرة كنقطة اتصال موثوقة عندما أحتاج إلى الدعم.»

ومن ثم يمكن للمنظمة الموثوقة أن تكون ليس فقط مصدراً للدعم، بل أيضاً نقطة اتصال ثابتة ومألوفة قبل فترات الخطر المتزايد وأثناءها وبعدها.

الانخراط الجماعي مع الجهات المانحة

تمثل أزمة التمويل أيضاً فرصة للمناصرة الجماعية.

بدلاً من أن تتعامل المنظمات مع الأزمة منفردة، حدد المنتدى إمكانية أن تعمل المنظمات الإقليمية جماعياً على رسم خريطة فجوات التمويل وتحديد السياقات المستبعدة والتواصل مع الجهات المانحة بشأن نماذج تمويل أكثر استدامة واستجابة محلية.

«يطلب منا بعض المانحين أن نكون صامدات. لست متأكدة من مدى فائدة مثل هذه النصيحة. عليهم أن يستمعوا، لا أن يعظوا، أحياناً.»

7. ما الذي يجب أن يتغير

7.1 توصيات للجهات المانحة

- زيادة التمويل المرن ومتعدد السنوات والتمويل الأساسي لمنظمات الدفاعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسوية.
- إنشاء و/أو توسيع تمويل الاستجابة السريعة والطوارئ للدفاعات اللواتي يواجهن تهديدات فورية.
- تمويل صمود المنظمات، بما يشمل الاحتفاظ بالموظفين والأمن الرقمي والأمن الجسدي.
- توفير تمويل مخصص لرفاه الدفاعات والمنظمات النسوية، بما يشمل الدعم النفسي الاجتماعي والراحة والتعافي وممارسات الرعاية وتدابير تجنب الاحتراق النفسي.
- دعم المبادرات النسوية الأصغر والناشئة والأقل تنظيماً رسمياً حيث يمكن وضع ضمانات مناسبة.
- ضمان ألا تستبعد استراتيجيات التمويل بصورة منهجية المنظمات العاملة في سياقات حساسة سياسياً أو متأثرة بالنزاعات.
- زيادة التمويل المخصص تحديداً للحركات النسوية والدفاعات عن حقوق الإنسان.
- دعم التشبيك الإقليمي واللقاءات وبناء الائتلافات بوصفها بنية تحتية أساسية للحركة.
- الاعتراف بالحماية الجماعية والمؤسسية كجزء من حماية الدفاعات.
- دعم الشبابات الدفاعات والقيادة بين الأجيال.
- استكشاف آليات لنماذج تمويل أطول أجلاً، بقيادة محلية ونسوية، تقلل الاعتماد على دورات المشاريع قصيرة الأجل.

7.2 توصيات للمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالدفاعات عن حقوق الإنسان

رحب المنتدى بمشاركة المقررة الخاصة الجديدة وحدد عدة فرص لتعزيز الولاية.

دعت المشاركات إلى:

- مشاورات إقليمية وقطرية مستدامة مع الدفاعات عن حقوق الإنسان.
- متابعة أقوى للحالات الفردية واستجابات الحكومات.
- استجابات أسرع عندما تواجه الدفاعات تهديدات فورية.
- توثيق أكثر منهجية للاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي ضد الدفاعات.
- اهتمام أكبر بالتجريم والهجمات عبر الإنترنت والتشهير والأعمال الانتقامية.
- تنسيق أقوى بين الإجراءات الخاصة ذات الصلة في الأمم المتحدة.
- اهتمام أكبر بالدفاعات في حالات النزاع والاحتلال والمنفى والنزوح.
- صلة أقوى بين التوثيق والمناصرة والحماية العملية.

- الاعتراف بأن حماية المدافعات تتطلب أيضاً حماية المنظمات والشبكات والمساحات المدنية التي يعملن من خلالها.

7.3 توصيات لحركة المدافعات عن حقوق الإنسان

- تعزيز التضامن الإقليمي والعابر للحدود المستند إلى المعرفة.
- تطوير آليات جماعية للطوارئ والحماية.
- الاستثمار في القيادة والإرشاد بين الأجيال.
- بناء استراتيجيات مشتركة بشأن السلامة الرقمية والهجمات عبر الإنترنت.
- تطوير مناصرة جماعية تجاه الجهات المانحة والمؤسسات الدولية.
- مواصلة إنشاء مساحات للتعافي والرفاه الجماعي.
- تعزيز التعاون بين الحركات النسوية والحقوقية وحركات بناء السلام وغيرها من الحركات الاجتماعية.

8. أولويات الاستثمار الاستراتيجي

أظهر المنتدى أن الاستثمار في الدفاعات عن حقوق الإنسان هو استثمار في صمود منظومة حقوق الإنسان الأوسع.

تتيح أزمة التمويل الحالية فرصة لإعادة التفكير في كيفية هيكلية الدعم. إن التمويل قصير الأجل القائم على المشاريع وحده غير كافٍ للمنظمات التي تعمل في ظل نزاعات مطولة وسلطوية وتجريم وتقلص للحيز المدني.

يمكن أن تعطي الاستثمارات المستقبلية الأولوية لما يلي:

صمود المنظمات

الاستجابة للطوارئ

التضامن الإقليمي

الأمن الرقمي

الرفاه

التمويل المرن

الحماية

المناصرة الجماعية

التعلم بين الأجيال

قيادة الشباب

أظهر المنتدى أيضاً أن الدفاعات أنفسهن يمتلكن المعرفة والشبكات والاستراتيجيات اللازمة للاستجابة للبيئة الراهنة. إن ما تزداد الحاجة إليه هو دعم مستدام ومرن وموثوق يتيح لهن تحديد الشكل الذي ينبغي أن تتخذه تلك الاستجابات.

9. الخاتمة

لم تكن أقوى رسالة خرج بها المنتدى رسالة هزيمة، بل رسالة صمود جماعي.

أقرت المشاركات بالإرهاق وتقلص الحيز المدني والاعتداءات على مؤسسات حقوق الإنسان والتحديات التمويلية الحادة التي يواجهنها. بالرغم من ذلك، حددن التضامن والتواصل والتعاون بين الأجيال والتنظيم النسوي والعمل الجماعي كمصادر للأمل.

أظهر المنتدى نفسه أهمية إنشاء مساحات تستطيع فيها المدافعات الاجتماع والشعور بأن أصواتهن مسموعة وأنهن محل تقدير، وأن يوجدن ببساطة من دون الاضطرار إلى ارتداء قناع أو إظهار الصمود. بالنسبة إلى كثير من المشاركات، كان الوجود بين نساء يواصلن الدفاع عن حقوق الإنسان رغم فقد العميق والألم والمشقة الشخصية تجربة تبعث على التواصل والإلهام العميق. لقد ساعدت فرصة تبادل الخبرات مع أخريات يفهمن واقعهن المشاركات على الشعور بقدر أقل من الوحدة وبمزيد من التواصل والقوة في نهاية المطاف.

كما قالت إحدى المشاركات: «نحتاج إلى استعادة ما هو لنا من خلال مساعدة بعضنا بعضاً». ولا يتعلق ذلك باستعادة الحيز المدني ومبادئ حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً باستعادة التضامن والقوة الجماعية والرعاية والمساحات التي تستطيع فيها المدافعات دعم بعضهن بعضاً.

لذلك، لا تتمثل الأولوية للمضي قدماً في مجرد التساؤل عن كيفية استمرار المدافعات في فعل المزيد ضمن ظروف تزداد صعوبة، بل في التساؤل عن الهياكل والموارد والعلاقات اللازمة لضمان قدرتهن على مواصلة عملهن بأمان واستدامة ووفق شروطهن الخاصة. يوفر المنتدى أساساً للمرحلة التالية:

من العزلة إلى التواصل	من التوثيق إلى الحماية	من البقاء قصير الأجل إلى الصمود طويل الأجل	من الاستجابات المجزأة إلى العمل الإقليمي الجماعي
--------------------------	---------------------------	---	---

الأهم هو أن المنتدى ذكّرنا بأنه رغم الإرهاق والتحديات العميقة، ما زالت المدافعات عن حقوق الإنسان حاضرات ومتراابطات وملتزمات بالدفاع عن حقوق الإنسان. هن متعبات، لكنهن هنا؛

ويستعدن ما هو لهن.

GCHR – WHRDs Programme